



صندوق النقد العربي  
ARAB MONETARY FUND

# النشرة الشهرية لأسواق المال العربية

## العدد الثاني

صندوق النقد العربي  
أغسطس 2020

## النشرة الشهرية لأسواق المال العربية

العدد الثاني | أغسطس | 2020

### محتويات العدد

- تطور مؤشر صندوق النقد العربي المركب لأسواق المال العربية .....
- اتجاهات أسواق المال العربية (أغسطس 2020) .....
- أداء أسواق المال العربية (أغسطس 2020) .....
- أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية (أغسطس 2020) .....
- موضوع العدد: صانع السوق .....
- إحصاءات التداول الشهرية (أغسطس 2020) .....

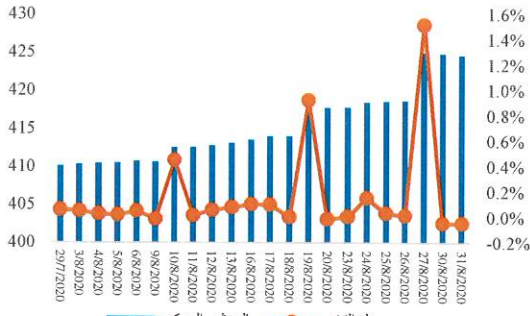
### تطور مؤشر صندوق النقد العربي المركب لأسواق المال العربية

أنهى مؤشر صندوق النقد العربي المركب لأسواق المال العربية تعاملات شهر أغسطس 2020 مرتفعاً بنحو 3.53 في المائة، مقارنة بشهر يوليو أي ما يعادل نحو 14.48 نقطة ليرتفع بذلك من 410.13 نقطة بنهاية شهر يوليو إلى نحو 424.61 نقطة عاكساً التحسن الذي شهدته عدة أسواق عربية في ظل التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي.

في هذا الصدد، شهدت عشر بورصات عربية صعوداً في مؤشرات ادائها بنهاية شهر أغسطس من عام 2020 مقارنة بشهر يوليو، حيث قادت بورصتي دبي والكويت الارتفاعات المسجلة في مؤشرات الأداء لشهر أغسطس بنسب بلغت 9.5 و 8.1 في المائة على التوالي. كما واصلت بورصات كل من مصر والبحرين والسعودية ادائها التصاعدي، لتسجل ارتفاعاً بنحو 7.23 و 7.00 و 6.45 في المائة على التوالي. كما استمرت أسواق كل من مسقط وقطر وأبوظبي في تحقيق نسب صعود بلغت 5.71 و 5.01 و 4.98 في المائة على الترتيب. أخيراً سجلت بورصتي العراق وتونس ارتفاع نسبته 3.93 و 2.88 في المائة على الترتيب.

في المقابل، شهدت مؤشرات أداء خمس بورصات عربية انخفاضاً خلال شهر أغسطس، وهي بورصة فلسطين 3.23 في المائة، تلتها بورصات كل من الدار البيضاء ودمشق وعمان بنسب انخفاض أقل من واحد في المائة.

### مؤشر صندوق النقد العربي المركب لأسواق المال العربية



المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي.

### التغير الشهري 3.53

424.61	قيمة المؤشر إغلاق شهر أغسطس 2020 (نقطة)
410.13	قيمة المؤشر إغلاق شهر يوليو 2020 (نقطة)
455.39	أعلى قيمة للمؤشر في عام 2020 (15 يناير 2020)
365.62	أدنى قيمة في عام 2020 (17 مارس 2020)

### اتجاهات أسواق المال العربية في شهر أغسطس

شهد نشاط البورصات العربية تحسناً ملحوظاً خلال شهر أغسطس نتيجة التحسن الاقتصادي في عدد من الدول العربية، والارتفاع النسبي للأسعار العالمية للنفط، وتحسن مستويات ثقة المستثمرين في عدد من أسواق المال العربية. كما واصلت البورصات العربية جهودها لتطوير البيئة التشريعية والرقابية والتنظيمية لدعم نشاط التداولات، وزيادة مستويات الإفصاح والشفافية وحماية المستثمرين. من جانب آخر، انصبت كذلك جهود البورصات العربية على تنوع الأوراق المالية المدرجة، وتطوير آليات التداول في الأسواق العربية بالاستفادة من استخدام التقنيات الحديثة، (للمزيد من التفاصيل طالع صفحة 3).

### تطور أداء مؤشرات أسواق المال العربية

واصلت البورصات العربية ادائها الجيد الذي عرفته منذ بداية شهر يوليو، حيث شهدت عشر بورصات صعوداً في مؤشرات ادائها بنهاية شهر أغسطس من عام 2020 مقارنة بشهر يوليو. جاء ذلك مدفوعاً بنمو عدد من القطاعات القيادية معززة بتعافي الطلب العالمي على النفط وانتهاء الشركات من الإعلان عن نتائج أعمالها الفصلية. في هذا الصدد، سجل سوق دبي المالي أعلى ارتفاع شهري مع صعود مؤشر السوق بنسبة 9.5 في المائة خلال شهر أغسطس، فيما سجل مؤشر بورصة فلسطين أكبر انخفاض شهري، حيث تراجع بنسبة 3.2 في المائة، (للمزيد من التفاصيل طالع صفحة 4).

### تطور القيمة السوقية لأسواق المال العربية

عرفت القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة في أسواق المال العربية تحسناً في تسع بورصات عربية، فيما شهدت تراجعاً في أربع بورصات عربية أخرى. جاءت بورصة الكويت في مقدمة البورصات العربية التي شهدت ارتفاعاً في القيمة السوقية بنهاية شهر أغسطس، حيث ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة بنسبة بلغت 8 في المائة لتبلغ نحو 30.6 مليار دينار. عزز من هذا الصعود تحسن أداء عدد من المؤشرات القطاعية على رأسها سهم قطاع البنوك، (للمزيد من التفاصيل طالع صفحة 4).

### موضوع العدد: دور صانع السوق في البورصات العربية

تلعب الأسواق المالية دوراً مهماً في حشد المدخرات وتوجيهها إلى مجالات الاستثمار المطلوبة لدعم النمو وخلق المزيد من فرص العمل. إلا أن هذه الأسواق تعاني في بعض الأحيان من ضعف نشاط التداولات وشح مستويات السيولة، وتقلبات كبيرة في أسعار الأوراق المالية المدرجة دون مبررات حقيقية، مما يؤدي إلى غياب آليات التسعير العادل. من هذا المنطلق، تأتي أهمية نشاط صانع السوق الذي يُمكن الأسواق من الوصول إلى تحقيق حالة من التوازن ما بين مستويات العرض والطلب على الأوراق المالية، وتضيق الفجوة بين أسعار البيع والشراء، مما يحد من تقلبات الأسعار ارتفاعاً وهبوطاً ويساعد على استقرارها على المدى القريب والمتوسط، إضافة إلى ضمان استمرار التداولات على الأوراق المالية المدرجة، (للمزيد من التفاصيل طالع صفحة 14).

### مؤشر صندوق النقد العربي المركب لأسواق المال العربية

يقوم صندوق النقد العربي منذ عام 1995 باحتساب مؤشر مركب يقيس تطور أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة، علاوة على احتساب مؤشر خاص بكل سوق. وهذه المؤشرات مرجحة بالقيمة السوقية باستخدام رقم باس المتسلسل، والمحسبة بالدولار الأمريكي في نهاية الفترة. يتم بشكل دوري تحديث عينة الشركات المدرجة في المؤشر بما يعكس التغيرات في القيمة السوقية الناتجة عن إضافة أو حذف أي من الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية. يضم المؤشر حالياً سبعة عشر سوقاً مالياً عربياً.

نشرة شهرية موجزة تصدر عن صندوق النقد العربي وتتطرق إلى أهم التطورات في أسواق المال العربية استناداً إلى قاعدة بيانات أسواق المال العربية وإلى البيانات الصادرة عن البورصات العربية

## اتجاهات أسواق المال العربية (أغسطس 2020)

شهدت حركة تداولات البورصات العربية تبايناً في أدائها خلال شهر أغسطس، وجاء ذلك بفعل عدد من العوامل من بينها ظهور مؤشرات التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي في عدد من الدول العربية، والارتفاع النسبي للأسعار العالمية للنفط، وتحسن مستويات ثقة المستثمرين في عدد من أسواق المال العربية. كما واصلت البورصات العربية خلال شهر أغسطس الإعلان عن نتائج الأعمال الدورية للشركات المدرجة وهو ما ساعد على تنشيط التداولات في عدد من البورصات.

عززت البورصات العربية جهودها خلال الشهر الماضي في مجال تطوير البيئة التشريعية والرقابية والتنظيمية الداعمة للأسواق من خلال وضع آليات جديدة لمعايير اختيار الأوراق المالية المؤهلة لآلية الاقتراض بغرض البيع، واعتماد مراجعة قائمة الأوراق المالية المؤهلة لذلك، بعد تطوير المعايير الحاكمة لعملية الاختيار، كما هو الحال في البورصة المصرية. وفي سبيل تقديم أفضل الآليات التي تساعد على زيادة الكفاءة والفعالية، قامت بورصة قطر بتطبيق النظام الإلكتروني لتصحيح الصفقات التي يتم تنفيذها عن طريق الخطأ للثبوت من رقم المستثمر. كما شهد الشهر الماضي أيضاً إعلان سوق أبوظبي للأوراق المالية عن إجراءات جديدة لمنع تأثير الشائعات على التداولات. في نفس السياق، قامت البورصة المصرية باستحداث قانوناً جديداً لإدراج الشركات، يتعلق بقائمة الأوراق المالية المحتمل أن يتم شطبها في حالة عدم توافقها مع قواعد القيد والإفصاح، أو التي تعتزم الشطب الاختياري.

كما واصلت البورصات العربية خلال شهر أغسطس جهودها لتنويع المنتجات المالية المدرجة. في هذا الصدد، تم إدراج سندات رقمية في سوق دبي المالي في سابقة هي الأولى من نوعها، إضافة إلى اتجاه السوق إلى إدراج سندات استثمارية خضراء. كما شهد الشهر الماضي انتهاء سوقي دبي وأبوظبي من طرح مجموعة جديدة من المنتجات المالية لاسيما فيما يتعلق بالصناديق الاستثمارية المتداولة، وصناديق الاستثمار العقاري، وصناديق الاستثمار في الأسهم المتوافقة مع الشريعة. كما تم الإعلان عن بدء التداول في سوق المشتقات المالية في السوق المالية السعودية (تداول). وفي نفس السياق تم كذلك إطلاق أول مؤشر يقيس أداء السندات الحكومية في السوق السعودي.

استمراراً لجهودها لتشجيع الابتكارات في مجال التقنيات المالية الحديثة، شهد الشهر الماضي اتجاه السوق المالية السعودية إلى بدء تجربة إطلاق منصة للتمويل الجماعي للاستثمار في الأسهم (Equity Crowdfunding Platform). كما واصلت البورصات العربية توجيهها نحو التحول الرقمي، حيث اعتمدت سوق دبي على التقنيات المالية الحديثة لتوزيع أرباح المستثمرين.

شهد الشهر الماضي كذلك التنسيق ما بين كل من اتحاد البورصات العربية، وجامعة الدول العربية، لدراسة سبل تطوير الأسواق المالية العربية، وبحث إمكانية عضوية اتحاد البورصات العربية في لجنة التنسيق العليا للعمل الاقتصادي العربي المشترك، والمشاركة في تطوير القانون الموحد للاستثمارات العربية البينية، ودراسة إصدار "كود" موحد للمستثمر العربي في أسواق المال العربية.

## أداء أسواق المال العربية (أغسطس 2020)

### إغلاقات أسواق المال العربية

- واصلت مؤشرات الأداء للبورصات العربية تحسناً خلال شهر أغسطس، حيث سجلت 10 بورصات عربية ارتفاعاً ملموساً في مؤشرات أدائها بنهاية شهر أغسطس من عام 2020، مقارنة بشهر يوليو الماضي، الأمر الذي يشير إلى التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي من خلال استمرار الرفع التدريجي للقيود على مزاولة العديد من الأنشطة الاقتصادية، كما عزز استمرار الإعلان عن نتائج أعمال الشركات ربع ونصف السنوية من عودة المستثمرين إلى الأسواق.
- قادت بورصة دبي الارتفاعات المسجلة في مؤشرات الأداء لشهر أغسطس لتسجل نسبياً بلغت 9.5 في المائة. جاء ذلك بناءً على نتائج أعمال الشركات المدرجة ونشاط الأسهم القيادية. وقد أدى ارتفاع المؤشرات القطاعية لأسهم البنوك والعقار والنقل والاستثمار والتأمين والاتصالات والخدمات إلى صعود مؤشر السوق، حيث ارتفع مؤشر قطاع البنوك بنسبة 13.68 في المائة بعد الارتفاع الملحوظ لبعض أسهم القطاع البنوك، كما ارتفع مؤشر قطاع العقار بنسبة 6.58 في المائة، كما صعد مؤشر قطاع الاستثمار بنحو 7.27 في المائة، وأخيراً سجل مؤشر قطاع النقل ارتفاع قدره 6.04 في المائة. كما ارتفع مؤشر بورصة الكويت بنسبة بلغت 8.11 في المائة، مستفيداً من تخفيف القيود على النشاط الاقتصادي، والارتفاع النسبي لأسعار النفط وتحسن مستويات ثقة المستثمرين.
- في المقابل، سجل مؤشر بورصة فلسطين انخفاضاً بنسبة بلغت 3.23 في المائة خلال شهر أغسطس، حيث تأثرت البورصة بضعف حركة التداولات، نظراً للقيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية بسبب جائحة فيروس كورونا.

### القيمة السوقية لأسواق المال العربية

- عرفت القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة في أسواق المال العربية تحسناً في تسع بورصات عربية فيما سجلت تراجعاً في أربع بورصات عربية أخرى. جاءت بورصة الكويت في مقدمة البورصات العربية التي شهدت ارتفاعاً في القيمة السوقية بنهاية شهر أغسطس، حيث ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة بنسبة ملموسة بلغت 8 في المائة محققة مكاسب تقدر بنحو 30.6 مليار دينار. جاء ذلك التحسن مع استمرار تعافي الأنشطة الاقتصادية في الكويت والتحسين النسبي لأسعار النفط وتحسن مستويات الثقة لدى العديد من المستثمرين. هذا وواصلت بورصات كل من مصر ودبي والبحرين ادائها الإيجابي مدفوعة بنمو قطاعات البنوك، والمواد الأساسية، والسلع والخدمات، محققة صعوداً في القيمة السوقية تراوحت بين 7.00 و 7.76 في المائة، تلتها بورصات كل من أبوظبي والسعودية وقطر ومسقط لتسجل مكاسب بنحو 6.37 و 6.22 و 4.0 و 2.26 على التوالي. أخيراً سجلت بورصة بيروت ارتفاعاً طفيفاً بلغ 0.03 في المائة.
- في المقابل، سجلت أربع بورصات تراجعاً في قيمتها السوقية، جاء على رأسها بورصة فلسطين التي انخفضت قيمتها السوقية بنسبة 2.47 في المائة خلال شهر أغسطس 2020، تبعثها بورصات كل من الدار البيضاء ودمشق وعمّان، بنسبة انخفاض تقل عن واحد في المائة.

## أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية (أغسطس 2020)

### اتحاد البورصات العربية والجامعة العربية يبحثان سبل تطوير أسواق المال العربية

شهد الأسبوع الماضي قيام جامعة الدول العربية واتحاد البورصات العربية بمناقشة سبل التعاون المشترك بين الطرفين لتطوير وتنمية البورصات العربية وتعزيز الاستثمارات العربية البينية في الأوراق المالية، بهدف المساهمة بدور أكبر في تحقيق مستهدفات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية. في هذا الإطار، تم الاتفاق على تعزيز سبل التعاون بين الجانبين من خلال مشاركة اتحاد البورصات العربية في اجتماعات اللجان النوعية التي تعقد بجامعة الدول العربية ذات الطابع الاستثماري. يستهدف هذا التعاون الأخذ بالاعتبار لوجهة نظر البورصات العربية في الموضوعات التي يتم مناقشتها، ومن بينها مشاركته في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، لاستعراض كافة التطورات التي تشهدها البورصات العربية، وتسليط الضوء على الملفات التي تتطلب دعم ومساندة، لزيادة الاستثمارات البينية في مجال الأوراق المالية المقيدة. علاوة على مشاركة الإتحاد كذلك في مناقشات تطوير القانون الموحد للاستثمارات العربية للأخذ في الحسبان للجوانب المتعلقة بالاستثمارات العربية غير المباشرة إلى جانب الاستثمارات العربية المباشرة، وهو ما يُسهم في تسريع وتيرة النمو والتنمية الاقتصادية. كما تشمل أوجه التعاون المرتقبة، دراسة مدى إمكانية إنشاء "كود" موحد للمستثمر العربي، للتعامل في البورصات العربية، باستخدام تطبيقات وأنظمة التقنيات المالية الحديثة.

### بورصة عمّان

#### استثمارات الأجانب في بورصة عمّان تُمثل نحو 50.1 في المائة من القيمة السوقية بنهاية يوليو 2020

أظهرت الإحصاءات الصادرة عن بورصة عمّان أن قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين منذ بداية العام وحتى نهاية شهر يوليو 2020 قد بلغت 59.2 مليون دينار مشكّلة ما نسبته 11.1 في المائة من حجم التداول الكلي، في حين بلغت قيمة الأسهم المُباعة من قبلهم 117 مليون دينار، وبذلك تكون قيمة صافي الاستثمار غير الأردني (57.8) مليون دينار، بينما بلغت قيمة صافي الاستثمار غير الأردني (44.3) مليون دينار لنفس الفترة من عام 2019. بذلك أصبحت مساهمة المستثمرين غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة في نهاية شهر يوليو 2020 تُمثل حوالي 50.1 في المائة من إجمالي القيمة السوقية، حيث شكلت مساهمة المستثمرين العرب ما نسبته 33.9 في المائة، من إجمالي القيمة السوقية للبورصة، ومساهمة غير العرب 16.2 في المائة من إجمالي القيمة السوقية للبورصة. أما من الناحية القطاعية، فقد بلغت نسبة مساهمة المستثمرين غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة في نهاية شهر يوليو 2020 ما يمثل نحو 54 في المائة من أسهم القطاع المالي، و18 في المائة من أسهم قطاع الخدمات، و61.7 في المائة من أسهم قطاع الصناعة.

#### 95 في المائة من الشركات المدرجة في بورصة عمّان تزود البورصة بالبيانات المالية للنصف الأول من عام 2020

أعلنت بورصة عمّان عن التزام 95 في المائة من الشركات المدرجة في البورصة البالغ عددها 181 شركة بتزويد البورصة بالبيانات المالية للربعين الأول والثاني من عام 2020 ضمن المهلة المحددة لذلك. تُشير هذه النسبة إلى ارتفاع مستويات التزام الشركات المدرجة بأحكام القوانين والتعليمات في البورصة، كما تعكس التزام الشركات الأردنية بمبادئ ومعايير الإفصاح والشفافية بشكل عام.

في هذا الإطار، أعلنت البورصة انخفاض أرباح الشركات المساهمة المدرجة (بعد خصم الضريبة) للربع الأول من عام 2020 إلى 88.6 مليون دينار مقارنة مع 268.5 مليون دينار للربع الأول من عام 2019. من الناحية القطاعية، كان قطاع الخدمات الأكثر انخفاضاً في أرباحه (بعد خصم الضريبة) بنسبة تراجع بلغت 277.3 في المائة للربع الأول من عام 2020 مقارنة بالربع الأول من عام 2019. تعكس هذه النتائج تداعيات أزمة كورونا وتأثيرها على أداء الشركات وعلى أنشطتها التشغيلية، علاوة على تأثير اتجاه هذه الشركات إلى تطبيق بعض المعايير المحاسبية والمالية الدولية لمواجهة تداعيات الأزمة ومنها معايير إعادة التقييم واحتساب عدد من المخصصات، مثل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وما نتج عنه من تأثير على مستويات الربحية.

على مستوى مؤشرات الربحية للنصف الأول من عام 2020، انخفضت أرباح الشركات المدرجة إلى 43.3 مليون دينار، مقارنة مع 596.9 مليون دينار للنصف الأول من عام 2019. على المستوى القطاعي، سجل قطاع الخدمات أكبر تراجع في مستوى الأرباح بنسبة بلغت 322.6 في المائة، نتيجة التراجع الكبير المسجل في ربحية الشركات المدرجة في قطاعات الطاقة، والمنافع، والنقل، والفنادق والسياحة بما يعكس التداعيات الناتجة عن فيروس كورونا المستجد. فيما تراجعت ربحية الشركات المدرجة في القطاع المالي بنسبة 62.6 في المائة، عاكسة الانخفاض الكبير المسجل في أرباح قطاع البنوك، فيما سجلت ربحية الشركات المدرجة في قطاع الصناعة انخفاضاً نسبته 56.5 في المائة.

**بورصة عمان تطلق عدداً من المشاريع الهامة لتعزيز الأطر التشريعية والفنية والنشاط في السوق خلال العام الحالي وفق أحدث المعايير الدولية**

أعلنت بورصة عمان عن عدد من المبادرات التي تعمل على تنفيذها لتعزيز الأطر التشريعية والفنية والنشاط في السوق ومواجهة التحديات التي أفرزتها أزمة كورونا والتخفيف من آثارها وتداعياتها، حيث يجري العمل حالياً على نظام التداول الإلكتروني المحدث الذي سيتم إطلاقه خلال الربع الأخير من هذا العام، الذي يواكب أحدث التطورات على صعيد أنظمة التداول الإلكترونية، من حيث الكفاءة والسرعة في استقبال ومعالجة أوامر الشراء والبيع وإمكانية التداول في أدوات مالية جديدة. كما يجري العمل حالياً بالتعاون مع هيئة الأوراق المالية على الانتهاء من تنفيذ مشروع نظام الإفصاح الإلكتروني الذي يتوقع إطلاقه خلال الربع الأخير من هذا العام. كما أعلنت البورصة عن تطوير نظام (VMWare)، من أجل تحديث وضمان أمن وسلامة البنية التحتية التقنية لبورصة عمان، وتحديث موقع البورصة الإلكتروني، وهو موقع تفاعلي لتمكين المستثمرين من الاطلاع على الإفصاحات والمعلومات الضرورية لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية وربطه مع حسابات البورصة على وسائل التواصل الاجتماعي.

من جانب آخر، تعمل البورصة بالتعاون مع الجهات الرقابية ومؤسسات السوق على تهيئة الأطر الفنية والتشريعية لإطلاق منتجات جديدة مثل صناديق المؤشرات المتداولة، والصناديق العقارية. كما أطلقت البورصة مؤشر (ASE20) الذي يتكون من أسهم الشركات العشرين الأكثر نشاطاً في السوق، وستعمل البورصة على تعزيز التزام الشركات المدرجة في البورصة بقواعد الحوكمة من خلال بطاقات الأداء المتوازن. يُشار إلى أن بورصة عمان تنفذ توصيات "استراتيجية خارطة الطريق" التي توصلت إليها مؤسسات سوق رأس المال بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية التي تهدف إلى تعزيز المناخ الاستثماري في السوق من خلال تطبيق أحدث المعايير والممارسات الدولية.

## أسواق المال الإماراتية

هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات بصدد إنشاء نظام متكامل للتعامل مع أرباح الشركات المساهمة غير المُستلمة

أعلنت هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات أنها بصدد إنشاء نظام خاص للتعامل مع أرباح الشركات المساهمة العامة المدرجة في الأسواق المالية غير المُستلمة من قبل المساهمين خلال الفترة ما قبل عام 2015، مع إعطاء الشركات مهلة ستة أشهر تنتهي في شهر يناير 2021 للإعلان عن توزيع هذه الأرباح قبل تحويلها إلى حساب الهيئة. يهدف هذا الإجراء إلى الحفاظ على حقوق المساهمين بالشركات المدرجة ومن بينها ضمان استلامهم لأرباحهم المستحقة. استجابةً لذلك بدأت العديد من الشركات المساهمة العامة المدرجة في الأسواق المالية الإعلان عن أسماء المستثمرين الذين لم يستلموا أرباحهم خلال الفترة السابقة لعام 2015، ومخاطبتهم لاستلام تلك الأرباح، وأكدت الشركات في إعلاناتها أنه اعتباراً من شهر فبراير 2021 سيتم تحويل كافة الأرباح التي لم يتم تسلمها من قبل مستحقيها إلى هيئة الأوراق المالية والسلع التي ستكون مسؤولة عن صرفها عند المطالبة بها.

### هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات تتخذ إجراءات لمنع تأثير الشائعات على التداولات

في إطار مساعيها المستمرة لرفع مستويات الإفصاح والشفافية أعلنت هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات، اتخاذها إجراءات لمنع تأثير الشائعات على التداولات، وأشارت الهيئة إلى أن هذه الإجراءات تشمل متابعة الإدارات المختصة بالهيئة أية شائعات في الأسواق، واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها وفقاً لأحكام القانون والأنظمة التي تجرم تلك الممارسات لمنع التأثير على الأسعار، ذلك بالاستفادة من الممارسات العالمية لمواجهة تلك الشائعات، باستخدام أحدث الأنظمة الرقابية على التداول، حيث تقوم الإدارات المختصة بالهيئة بمتابعة الأخبار المنشورة في الوسائل الإعلامية المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي لرصد الشائعات. من جانب آخر، تقوم الهيئة بدراسة بلاغات المستثمرين بشأن أي شائعات في الأسواق، والتواصل مع الأسواق والشركات المدرجة واتخاذ الإجراءات القانونية. يُشار إلى أن أنظمة الهيئة بشأن نظام الإفصاح والشفافية تخضع باستمرار للمراجعة الدورية من أجل تحديثها لمواكبة أفضل الممارسات المعمول بها في العديد من الأسواق المتطورة.

## سوق أبوظبي للأوراق المالية

### سوق أبوظبي للأوراق المالية يُدرج أول صندوق متداول يتبع مؤشر متوافق مع الشريعة

أدرج سوق أبو ظبي للأوراق المالية خلال شهر أغسطس، صندوق الاستثمار المتداول الذي صُمم لمحاكاة المؤشر الاسترشادي (S&P UAE Domestic Shariah Liquid 35/20 Capped Index) حيث يتم توفير المؤشر من قبل "ستاندرد أند بورز" بهدف تتبع أداء الأسهم ذات السيولة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مما يفتح المجال أمام توفر فئة أصول جديدة مطلوبة بشكل متزايد من قبل المستثمرين الذين يسعون إلى الانفتاح على الاقتصاد الإماراتي. يُعد الإدراج هو الأول من نوعه، ويعتبر فرصة جديدة أمام المستثمرين لإضافة أداة استثمارية متوافقة مع الشريعة إلى محافظتهم وبالأخص أولئك الذين يسعون إلى تنويع مجال استثماراتهم بالإضافة إلى إمكانية إدارة المخاطر الاستثمارية بشكل أكثر فعالية.

## أرباح شركات سوق أبو ظبي تنخفض بنحو 15 في المائة في الربع الثاني من عام 2020 مسجلة 8.4 مليار درهم

أظهرت النتائج الإجمالية للشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية انخفاض الأرباح المُجمعة لتلك الشركات بنسبة 15 في المائة بنهاية الربع الثاني من العام الجاري 2020، لتصل إلى 8.4 مليار درهم مقارنة بنحو 9.8 مليار درهم، تم تحقيقها خلال الفترة نفسها من عام 2019. كما أفادت البيانات أن أرباح الربع الثاني 2020 انخفضت بنسبة 17 في المائة لتبلغ 7.98 مليار درهم مقارنة بنحو 9.56 مليار درهم خلال الربع المماثل من 2019. على صعيد القطاعات، ساهم قطاع البنوك والخدمات المالية بالجزء الأكبر من الأرباح المُجمعة لسوق أبو ظبي للأوراق المالية خلال الربع الثاني 2019، بنسبة مساهمة قدرها 49 في المائة. شهدت أرباح قطاع البنوك، انخفاضاً خلال الربع الثاني بنسبة 28 في المائة لتصل إلى 4.14 مليار درهم، نتيجة ارتفاع المخصصات وتراجع الإيرادات التشغيلية لمعظم البنوك نتيجة جائحة فيروس كورونا. جاء في المرتبة الثانية قطاع الاتصالات بنسبة مساهمة بلغت 28 في المائة من إجمالي الأرباح المُجمعة لسوق أبو ظبي للأوراق المالية خلال الربع الثاني 2019، وصعد قطاع السلع الاستهلاكية لأول مرة للمرتبة الثالثة بنسبة مساهمة بلغت 8 في المائة من الأرباح الإجمالية للسوق، حيث ارتفعت أرباح القطاع إلى 685.5 مليون درهم مقابل أرباح قدرها 39.2 مليون درهم خلال الربع المقابل من 2019.

### سوق دبي المالي

## 20.63 مليار درهم توزيعات نقدية على مستثمري سوق الأسهم بدبي عن عام 2019، وشركة دبي للإيداع تتبنى حلول التقنية المالية الحديث (فينتيك) في توزيع الأرباح

أعلنت شركة دبي للإيداع، أول شركة مستقلة لخدمات الإيداع المركزي للأوراق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، التابعة لسوق دبي المالي عن إنجاز عملية توزيع الأرباح النقدية عن السنة المالية 2019، حيث تم توزيع ما مجموعه 20.63 مليار درهم على 356,480 مستثمراً، وبلغ عدد الشركات التي قامت شركة دبي للإيداع بإدارة عملية توزيع الأرباح نيابة عنها 29 شركة مدرجة في سوق دبي المالي وناسداك دبي. اعتمدت الشركة على مجموعة من حلول التقنية المالية الحديثة (فينتك) التي تتيح إنجاز عملية توزيع الأرباح النقدية على المستثمرين بفعالية وسلاسة. ويتم تطوير تلك الحلول بصورة مستمرة من قبل سوق دبي المالي لتعزيز نجاحاته خلال العقد الأخير في مجال توزيع الأرباح، حيث حقق السوق نقلة نوعية في أساليب تقديم خدمات أسواق المال بوجه عام وخدمات توزيع الأرباح النقدية على وجه الخصوص منذ عام 2011. في هذا السياق، تعتمد دبي للإيداع في المرحلة الحالية على نظام متطور لتوزيع الأرباح إلكترونياً استناداً إلى قاعدة بيانات متكاملة ومُحدثة، توضح التوزيعات الجديدة لكل مستثمر، والتوزيعات غير المستلمة، وتلك المُستلمة سابقاً، مما يسهم في سرعة إنجاز عملية توزيع الأرباح على مئات الآلاف من المستثمرين خلال فترة وجيزة وبمجرد استلامها من الشركات المدرجة.

## بنك التعمير الصيني يدرج سندات خضراء بقيمة 1.2 مليار دولار في سوق ناسداك دبي

أعلنت ناسداك دبي عن إدراج سندات بنك التعمير الصيني الخضراء في بورصة ناسداك دبي بقيمة 1.2 مليار دولار. وفقاً لناسداك دبي، فإن عائدات الإدراج ستدعم جهود بنك التعمير الصيني لمواجهة آثار التغير المناخي. تم إدراج السندات التي تبلغ قيمتها 700 مليون دولار، والمستحقة في عام 2025، بنسبة فائدة تبلغ 1.25 في المائة، بينما بلغت نسبة فائدة السندات بقيمة 500 مليون دولار المستحقة في 2023 نحو 1 في المائة. تجدر الإشارة إلى أن مجموع إصدارات السندات الصينية في بورصة ناسداك دبي منذ عام 2014، قد بلغ نحو 19 إصداراً، بقيمة 11.3 مليار دولار. تجدر الإشارة إلى إعلان ناسداك دبي عن توقيع اتفاقية تعاون استراتيجي مع إحدى الشركات المالية الصينية لتقديم



الدعم للشركات التي ترغب في طرح اكتتابات عامة أولية، أو إدراج سندات، وصناديق استثمار عقاري، وغيرها من الصناديق والأوراق المالية الأخرى في سوق ناسداك دبي في ضوء تسجيل أكثر من 6 آلاف شركة صينية في دبي.

### سوق دبي المالي يدرج صندوق للمؤشرات المتداولة

تم خلال الشهر الماضي بدء تداول أحد صناديق المؤشرات المتداولة في سوق دبي المالي الذي يحاكي المؤشر الاسترشادي (S&P UAE Domestic Shariah Liquide 35/20 Capped Index)، ويتضمن أكبر الشركات من حيث القيمة السوقية في الدولة. يقيس المؤشر أداء مجموعة من الأسهم عالية السيولة لشركات تتخذ من الإمارات مقراً لها، ومن ثم يتيح الصندوق الجديد للمستثمرين الاستفادة من نمو فئة أصول جديدة تحمل آفاق نمو كبيرة في أسواق المال الإماراتية. سيتم تحديث السعر المرجعي لوحدة صناديق المؤشرات بشكل يومي قبل بداية التداول بالاعتماد على صافي القيمة المُحدثة لأصول الصندوق، ويتم تطبيق الحدين الأقصى والأدنى في السوق 15 في المائة صعوداً، و5 في المائة هبوطاً، على سعر الوحدة اعتباراً من اليوم الأول للإدراج. تجدر الإشارة إلى أن قطاع المؤشرات المتداولة يكتسب أهمية متزايدة على المستوى العالمي إذ ارتفع إجمالي قيمة استثمارات صناديق المؤشرات المتداولة عالمياً من 204 مليار دولار فقط في عام 2003 إلى 6.2 تريليون دولار في عام 2019.

### بورصة البحرين

#### البورصة البحرينية تدرج الإصدار رقم (21) لسندات التنمية الحكومية بقيمة 150 مليون دينار

أعلنت بورصة البحرين عن إدراج الإصدار رقم (21) لسندات التنمية الحكومية التي أصدرها مصرف البحرين المركزي بالنيابة عن حكومة مملكة البحرين، حيث تم تداولها تحت الرمز (GDEV21.BND) اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق 11 أغسطس 2020 وبلغ حجم الإصدار 150 مليون دينار بحريني بقيمة إسمية قدرها دينار بحريني واحد للسند. تبلغ مدة الإصدار 5 سنوات اعتباراً بعائد ثابت يبلغ 4.50 في المائة سنوياً. بدء المستثمرون من يوم الثلاثاء الموافق 11 أغسطس 2020 التعامل بيعاً وشراءً في هذا الإصدار بإعطاء أوامرهم للوسطاء لإدخالها في النظام الذي سيقوم ألياً بمطابقة الأوامر وفق الآلية المعتمدة لسوق السندات وأدوات الدين المدرجة في البورصة، حيث تأتي أولوية السعر في المرتبة الأولى. تليها أولوية توقيت إدخال الأمر في النظام في المرتبة الثانية. تجدر الإشارة إلى أنه بإدراج هذا الإصدار، يصبح عدد إصدارات السندات والصكوك المدرجة في البورصة 14 إصداراً تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 7.11 مليار دولار أمريكي.

### السوق المالية السعودية

#### هيئة السوق المالية في السعودية توافق على طلب تصريح تجربة إنشاء منصة للتمويل الجماعي للاستثمار في الأسهم (Equity Crowdfunding Platform)

وافق مجلس هيئة السوق المالية في السعودية على الطلب المُقدم من إحدى الشركات للتصريح لها بإطلاق منصة للتمويل الجماعي للاستثمار في الأسهم، في إطار جهود الهيئة لتشجيع الابتكار في مجال التقنيات المالية الحديثة. بناءً على هذا التصريح، ستتمكن الشركة من اختبار منصة تمويل جماعي قائم على الاستثمار في الأسهم، يستطيع من خلالها المستثمرون المشاركة في تمويل الشركات المتوسطة والصغيرة مقابل امتلاك حصة من أسهمها. سوف تُقدم تلك الخدمة عن طريق بوابة إلكترونية تملكها وتشرف عليها الشركة. يأتي ذلك تزامناً مع بدء المرحلة الثالثة التي سبق الإعلان عنها بنهاية شهر نوفمبر 2019 لاستقبال طلبات تجربة ابتكارات التقنية المالية ذات العلاقة بأسواق الأوراق المالية التي تخضع لإشراف الهيئة.

## السوق المالية السعودية (تداول) تطلق مؤشر تصنيف مرتبطاً بالحوكمة لـ 70 شركة

تعنزم السوق المالية السعودية إطلاق مؤشر تصنيف مرتبط بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، أو ما يعرف باسم (ESG Index) بالتعاون مع المؤشر العالمي (MSCI) بحلول الربع الرابع من هذا العام أو الربع الأول من العام 2021، سوف يضم المؤشر الجديد 70 شركة على الأقل. تعكس هذه الخطوة اهتمام السوق بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التي أصبحت أحد متطلبات الاستثمار خاصة بعد تفشي جائحة كورونا.

### صندوق الثروة السيادي السعودي "الاستثمارات العامة" يضخ 4.7 مليار دولار بصناديق مؤشرات متداولة

شهد الشهر الماضي الإعلان عن استثمار صندوق الاستثمارات العامة حوالي 4.7 مليار دولار في ثلاثة صناديق مؤشرات متداولة بقطاعات محددة. تفصيلاً، قلص الصندوق بشكل كبير حصصاً مباشرة في بعض الشركات القيادية الكبرى، في حين بلغت القيمة الإجمالية لحيازاته من الأسهم وصناديق المؤشرات المتداولة حتى نهاية الربع الثاني من عام 2020 نحو 10.1 مليار دولار، وهو ما يزيد قليلاً عن حصص مباشرة بقيمة 9.8 مليار دولار في شركات قيادية كشف عنها الصندوق في نهاية الربع الأول من العام الجاري.

### إطلاق أول مؤشر لقياس أداء السندات الحكومية في السوق المالية السعودية وتوجه لتدشين آخر لإصدارات سندات الشركات

أطلقت السوق المالية السعودية (تداول) المؤشر العاشر الذي حُصص لقياس أداء السندات الحكومية إلى جانب الصكوك الادخارية، لينضم إلى المؤشرات التسع السابقة المتوفرة في السوق التي تركز على قياس أداء الصكوك الحكومية فقط، وأطلق على المؤشر العاشر اسم "مؤشر آيبوكس تداول صكوك وسندات حكومية بالريال السعودي" وسيصبح هذا مؤشراً رئيساً وليس فرعياً. يُشار إلى أن السوق المالية السعودية (تداول) قد أطلقت خلال النصف الأول من العام مؤشرات "فرعية" لقياس أداء أدوات الدين السيادية، لتلحق تلك المؤشرات الفرعية بالمؤشر الرئيس المعروف باسم "مؤشر آيبوكس تداول صكوك حكومية بالريال السعودي". من أجل توفير خيارات متعددة للمستثمرين، تم إيجاد نسختين لتلك المؤشرات التسعة لتشمل الفئة الأولى "مؤشر السعر الخالي من العوائد المستحقة (CPI)، والفئة الثانية "مؤشر العائد الإجمالي، الذي يتضمن الأرباح المستحقة (TRI).

### انطلاق سوق المشتقات المالية في السعودية

بدأت سوق المشتقات المالية بالسعودية يوم الأحد الموافق 30 أغسطس 2020 عملها بتداول العقود المستقبلية لمؤشر "إم تي 30" لتكون هذه العقود أول منتج مشتقات مالية يتم تداوله في السوق المالية. يمثل هذا الإطلاق خطوة مهمة في مساعي تطوير السوق المالية السعودية، وتزويد المستثمرين بمجموعة متكاملة ومتنوعة من المنتجات والخدمات. وتم تطوير العقود المستقبلية لمؤشر "إم تي 30" لتزويد المستثمرين بأدوات للتداول والتحوط لإدارة المخاطر بشكل أكثر كفاءة. الجدير بالذكر أن سوق المشتقات المالية هو السوق الذي تتداول فيه عقود، وليس أوراق مالية بالمعنى المعروف. تجدر الإشارة إلى وجود ثلاث أنواع رئيسية من عقود المشتقات ترتبط بالأوراق المالية، وهي: العقود الآجلة، والعقود المستقبلية، وعقود الخيارات. يتم تداول العقود الآجلة في الأسواق غير المنظمة، بينما تتداول العقود المستقبلية وعقود الخيارات في الأسواق المنظمة. في هذا الإطار، أعلنت السوق المالية السعودية (تداول) عن إتمام شركة جولدمان ساكس العربية السعودية كافة الإجراءات والمتطلبات الفنية والنظامية المتعلقة بعضوية السوق وانضمامها لتقديم خدمات الوساطة المالية لتداول المشتقات وللتعامل بصفة أصيل ووكيل في السوق المالية السعودية مع إطلاق السوق الجديد.

## أرباح الشركات السعودية تسجل انخفاضا بنسبة 76.7 في المائة خلال الربع الثاني من عام 2020

أعلنت شركة السوق المالية السعودية "تداول" عن تراجع أرباح الشركات السعودية المدرجة في سوق الأسهم المحلية بنسبة بلغت 76.7 في المائة أي ما يعادل 86.3 مليار ريال خلال الربع الثاني من العام الجاري، لتبلغ نحو 26.2 مليار ريال، مقابل نحو 112.5 مليار ريال في الفترة نفسها من العام الماضي بما يعكس التداعيات الناتجة عن جائحة فيروس كورونا المستجد.

سجلت عشرة قطاعات صافي خسارة خلال الربع الثاني 2020، منها قطاع المواد الأساسية وقطاع الاستثمار والتمويل، قطاع المرافق العامة، مقابل خمس قطاعات سجلت نمواً في أرباحها، حيث قفزت أرباح التأمين قبل الزكاة بنسبة 219 في المائة، لتبلغ 1.04 مليار ريال سعودي. كما ارتفعت أرباح قطاع تجزئة الأغذية بنسبة 147 في المائة لتصل إلى 145 مليون ريال. في حين سجلت أربع قطاعات تراجعاً في الأرباح، وهي قطاع الطاقة والاتصالات والبنوك، قطاع الإعلام والترفيه، فيما حقق قطاع الأدوية صافي أرباح مقارنة بصافي خسارة خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

فيما يتعلق بنتائج النصف الأول من العام الجاري، فقد تراجع أرباح الشركات المدرجة بنحو 100.5 مليار ريال، مقارنة بصافي أرباح للفترة المماثلة بلغت 216.1 مليار ريال، ما يعادل 53.5 في المائة، بما يعكس تراجع مستويات ربحية عدد من القطاعات، على رأسها قطاع البنوك الذي تراجع أرباحه بنسبة 81 في المائة. علاوة على تأثر أرباح قطاع المواد الأساسية بضغط من شركات قطاع البتروكيماويات، الذي سجل صافي خسارة للربع الثاني على التوالي، ذلك نتيجة تراجع متوسط أسعار وكميات البيع خلال الفترة.

### سوق مسقط

## الاستثمار الأجنبي ينخفض في سوق مسقط بنسبة 23 في المائة خلال عام 2020

صرحت سوق مسقط للأوراق المالية أن الاستثمار الأجنبي قد انخفض إلى ما نسبته 23 المائة خلال 2020، مقابل 26 في المائة خلال عام 2019، من جهة أخرى أعلن سوق مسقط أنه سيشهد إدراج 3 شركات حكومية في السوق خلال الفترة المتبقية من العام الحالي.

### بورصة فلسطين

## شركة سوق فلسطين للأوراق المالية تعلن نتائجها المالية عن النصف الأول من عام 2020

أعلنت شركة سوق فلسطين للأوراق المالية عن نتائجها المالية المرحلية للنصف الأول من العام الحالي التي أظهرت تحقيق خسائر صافية قدرها 34,360 دولار أمريكي، بانخفاض بلغت نسبته 110 في المائة قياساً بالربح المسجل في الفترة ذاتها من عام 2019 البالغ قيمته 358,326 دولار أمريكي. بلغ إجمالي إيرادات الشركة نحو 862,119 دولار أمريكي خلال النصف الأول من عام 2020، مقارنة بنحو 1,382,425 دولار في النصف الأول من العام 2019 بانخفاض بلغت نسبته 38 في المائة. توزعت الإيرادات بواقع 595,543 دولار من العمليات التشغيلية، و266,576 دولار إيرادات أخرى.

## انخفاض قيمة تداولات بورصة فلسطين خلال النصف الأول من عام 2020 بنسبة 69 في المائة مقارنة بعام 2019

أعلنت بورصة فلسطين انخفاض إجمالي قيمة تداولات السوق خلال النصف الأول من عام 2020 بنسبة 69 في المائة مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2019 لتبلغ حوالي 47 مليون دولار، مقارنة مع 151 مليون دولار للفترة ذاتها

من العام السابق. يُعزى الانخفاض إلى تأثير حالة الطوارئ والإجراءات التي تم اتخاذها للسيطرة على تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد. من جانب آخر، تعرضت البورصة لانخفاض كبير في السيولة وأحجام التداول وخسارة 28 جلسة تداول فعلية نظراً لقرار إغلاق البورصة من قبل هيئة سوق رأس المال تماشياً مع إجراءات حالة الطوارئ. كما شهدت أيضاً الأعمال التطويرية بعض التحديات للأسباب سابقة الذكر، وخاصة إطلاق الجيل الجديد من أنظمة التداول "اكستريم" من شركة "ناسداك" الذي كان من المقرر فعليا بدء العمل به في يونيو الماضي.

### بورصة قطر

#### بورصة قطر تُطبق آلية تصحيح الصفقات التي تتم عن طريق الخطأ

في إطار سعي بورصة قطر لإتباع المعايير والممارسات الدولية في أسواق المال العالمية، ومن أجل اتباع أفضل السبل والآليات التي تساعد على زيادة كفاءة وفعالية السوق، أعلنت بورصة قطر أنه سيتم تطبيق آلية لتصحيح الصفقات التي يتم تنفيذها عن طريق الخطأ في رقم المستثمر اعتباراً من يوم الإثنين الموافق 10 أغسطس 2020.

### بورصة الكويت

#### بورصة الكويت تدرج شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه في السوق الأول

أعلنت بورصة الكويت خلال الشهر الماضي عن إدراج سهم شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه في السوق الأول، لتكون بذلك أول شركة لتوليد الطاقة وتحلية المياه، وأول مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص، يتم إدراجه في بورصة الكويت. يأتي الإدراج مُكتملاً لنجاح عملية توزيع 50 في المائة من أسهم رأس مال الشركة على المواطنين الكويتيين، عبر اكتتاب عام جرى في الربع الأخير من عام 2019، وشهد إقبلاً كبيراً، حيث تم تغطيته بمعدل 127 في المائة وشارك فيه أكثر من 127 ألف مواطن. يُذكر أنّ النسبة المتبقية من رأس مال الشركة البالغة 50 في المائة، موزعة بين جهات تابعة للدولة والقطاع الخاص. الجدير بالذكر أنّ شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه بدأت أعمالها التشغيلية في نوفمبر 2016، وتتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، ويتم توفير كل المياه المحلاة والكهرباء للمواطنين والمقيمين في دولة الكويت، من خلال شبكة الطاقة والمياه الوطنية، التي تُشغلها وزارة الكهرباء والماء، وفق اتفاقية شراء الطاقة والمياه لمدة 40 عاماً.

#### بورصة الكويت تحقق 5.6 مليون دينار كصافي أرباح بالنصف الأول من 2020

أعلنت شركة بورصة الكويت عن تحقيق 5.63 مليون دينار أرباحاً صافية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2020 بزيادة 46.5 في المائة مقارنة بالفترة ذاتها من 2019 التي سجلت فيها أرباحاً بلغت 3.85 مليون دينار، وبلغ إجمالي أصول الشركة نحو 41.7 مليون دينار، بزيادة قدرها 22.4 في المائة مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2019، التي بلغت 34.1 مليون دينار. أشارت البورصة إلى ارتفاع حقوق المساهمين بنسبة 24.1 في المائة من 26.4 مليون دينار في النصف الأول من عام 2019، إلى 32.7 مليون دينار للنصف الأول من عام 2020.

## البورصة المصرية

### البورصة المصرية تعلن عن القائمة الجديدة للأوراق المالية المؤهلة لآلية الاقتراض بغرض البيع

قامت البورصة المصرية باعتماد مراجعة قائمة الأوراق المالية المؤهلة لآلية الاقتراض بغرض البيع بعد تطوير المعايير الحاكمة لعملية الاختيار، ليرتفع بذلك عدد الأوراق المالية المقيدة بالقائمة الجديدة إلى 46 ورقة مالية مقابل 30 ورقة مالية مقيدة في المراجعة الأخيرة و26 ورقة مالية في المراجعة قبل الأخيرة. تم السماح بالتعامل على الشركات بالقائمة الجديدة المُدرجة وفقاً لهذه الآلية بداية من جلسة تداول يوم الأربعاء الموافق 12 أغسطس 2020، متى استوفت المتطلبات الواردة بقرار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 268 لسنة 2019. لم تشمل القائمة الجديدة استناداً إلى المعايير المطورة استبعاد أي من الشركات المكونة للقائمة الأخيرة، بل ضمت 15 ورقة مالية مُقيدة جديدة.

تستند البورصة إلى سبعة معايير كمية لاختيار الأوراق المالية المؤهلة لآلية اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع، متى استوفت المعايير النوعية المنصوص عليها في قرار رئيس البورصة رقم 1337 لسنة 2018، ذلك بعد دراسة أفضل الممارسات العالمية في هذا الشأن، وهي رأس المال السوقي للأسهم حرة التداول، وعدد أيام التداول، والمتوسط اليومي لشركات الوساطة المالية، والمتوسط اليومي للمتعاملين، ومعدل دوران الأسهم حرة التداول، وعدد أسهم الشركة المصدرة، ومتوسط قيم تداول السهم اليومي.

البورصة المصرية تستحدث القائمة "د" للأوراق المالية المحتمل شطبها حال عدم توافيقها مع قواعد القيد والإفصاح، أو التي تعتزم الشطب الاختياري

قرر مجلس إدارة البورصة المصرية استحداث قائمة جديدة لإدراج الشركات تسمى القائمة "د"، بهدف المزيد من التوضيح لجمهور المتعاملين بوضع هذه الشركات في البورصة، حيث تضم القائمة الأوراق المالية المُحتمل أن يتم شطبها في حالة عدم توافيقها مع قواعد القيد والإفصاح، أو التي تعتزم الشطب الاختياري، ذلك حرصاً على حماية حقوق المستثمرين في التعامل على الأوراق المالية المقيدة، وتجنب حجب السيولة بعد توضيح موقف هذه الشركات، اتساقاً مع العديد من الممارسات العالمية والإقليمية المتبعة في هذا الشأن.

تُعد القائمة "د" بمثابة قائمة فرعية تضاف إلى القوائم الثلاث المعمول بها حالياً التي تشمل القائمة "أ" للأوراق المالية الأكثر نشاطاً، والقائمة "ب" للأوراق المالية متوسطة النشاط، والقائمة "ج" للأوراق المالية المقيدة التي لا تتوفر فيها المعايير الكمية والنوعية للإدراج بأي من القائمتين "أ" و "ب". ستعقد اللجنة المختصة في البورصة اجتماعاً خلال الأسابيع المقبلة للإعلان عن الشركات التي سيتم إدراجها بالقائمة الجديدة، والمهلة التي ستمنح للشركات المقيدة بجدول سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة للتوافق مع متطلبات الإدراج بالقوائم "أ" و "ب" و "ج"، من حيث التعاقد مع راعي رسمي خلال فترة قيدها، والتي بدونها سيتم إدراجها في القائمة "ج".

## موضوع العدد

### دور "صانع السوق" في البورصات العربية

تلعب الأسواق المالية دوراً مهماً في حشد المدخرات وتوجيهها إلى مجالات الاستثمار المطلوبة لدعم النمو وخلق المزيد من فرص العمل. إلا أن هذه الأسواق تعاني في بعض الأحيان من ضعف نشاط التداولات وشح مستويات السيولة، وتقلبات كبيرة في أسعار الأوراق المالية المُدرجة دون مبررات حقيقية، مما يؤدي إلى غياب آليات التسعير العادل. من هذا المنطلق تأتي أهمية نشاط صانع السوق الذي يُمكن الأسواق من الوصول إلى تحقيق حالة من التوازن ما بين مستويات العرض والطلب على الأوراق المالية، وتضييق الفجوة بين أسعار البيع والشراء مما يحد من تقلبات الأسعار ارتفاعاً وهبوطاً ويساعد على استقرارها على المدى القريب والمتوسط، إضافة إلى ضمان استمرار التداولات على الأوراق المالية المدرجة

بناء على ما تقدم، فإن وجود صانع للسوق كجزء من الأدوات التي تطور عمل الأسواق المالية العربية وتحافظ على ادائها واستمراريتها أمر على جانب كبير من الأهمية، ويجب أن توليه هيئات الأوراق المالية العربية مزيداً من الاهتمام، وأن تعمل على تطوير القوانين ذات العلاقة حتى يصبح جزءاً أساسياً من آليات عمل هذه البورصات بالاستفادة من النماذج العالمية لصناعة السوق.

#### مفهوم صناعة وصانع السوق

##### صناعة السوق

هو النشاط الذي يعتمد بصفة رئيسة على وجود جهة ذات توجه استثماري متنوع تقوم بشكل مستمر بعرض أسعار لشراء وبيع الأوراق المالية من أجل خلق التوازن السعري من خلال زيادة مستويات سيولة هذه الورقة المالية. يتم ذلك بناء على الأنظمة والقوانين المنظمة لعمل صانع السوق التي يتم إقرارها من قبل المشرع الذي يتبعه السوق ويتمثل عادةً في هيئة الأوراق المالية.

##### صانع السوق

هو الجهة التي تمارس نشاط استثماري، وقد يكون بنكاً أو مؤسسة مالية أو مجموعة بنوك ومؤسسات ومحافظ مالية، تقوم بضبط تعاملات السوق وفق آلية تضمن تحقيق توازن هذه التعاملات والتحوط المالي عن طريق توفير السيولة المطلوبة ورأس المال ذلك بحسب تقديراتها المالية والفنية وإيجاد علاقة ما بين صانع السوق والعملاء مبنية بشكل أساسي على التأثير في قوى العرض والطلب. يجب أن يمتلك صانع السوق القدرة المالية الكافية التي تمكنه من حفظ التوازن في الأسعار من خلال التدخل بالشراء، حال انخفاض أسعار الأسهم إلى مستويات غير مبررة، أو بالبيع في حال وصلت الأسعار مستويات سعرية مبالغ فيها.

##### أهمية صانع السوق<sup>1</sup>

تبرز أهمية وجود صانع للأسواق المالية بشكل أساسي عندما تكون أسعار العديد من أسهم الشركات المدرجة بالسوق مرتفعةً بنسب كبيرة بسبب الشائعات أو المضاربات من دون مبررات منطقية، بحيث تصبح أسعار أسهم هذه الشركات لا تتناسب مع مستوي أدائها أو القيمة الحقيقية لأصولها.

<sup>1</sup> الشراح رمضان، (2006). "صانع السوق: التجربة الكويتية"، اتحاد الشركات الاستثمارية.

يلعب صانعي الأسواق المالية دوراً بالغ الأهمية في أسواق الأوراق المالية العالمية، بحيث يؤدي عدم وجودهم بشكل فعال إلى التسبب في تعطيل حركة التداول وتباطؤ آليات السوق وانخفاض كفاءتها، فعند عدم وجود صناع للسوق بشكل فعال تتدفق عروض البيع من دون أن يقابلها طلبات للشراء، أو وجود طلبات شراء من دون أن يقابلها في الجانب الآخر طلبات بيع. بالتالي يضمن صناع الأسواق دائماً حالة التوازن بين العرض والطلب وانحسار الفجوة بين سعري البيع والشراء، وتحقق لهذه الأسواق أهم وظائفها وهي القدرة على تسهيل الأوراق المالية بسرعة وسهولة بما يساعد على ضمان استمرارية السوق في القيام بواجباتها وتحقيق أهدافها.

### مهام صانع السوق

تختلف مهام صانع السوق حسب طبيعة السوق وترخيص صانع السوق فيه، وفيما يلي عدد من المهام الرئيسية المطلوبة جميعها أو عدد منها من صانع السوق. بشكل عام يجب أن يكون صانع السوق على استعداد مستمر لتحديد أسعار البيع والشراء للأوراق المالية التي يتولى صنع سوقها وأن يكون على استعداد مستمر للقيام بعمليات للبيع والشراء على الأوراق المالية حال ضعف تداولاتها بما يساعد على زيادة مستويات سيولة هذه الأوراق وتجنب التقلبات السعرية الحادة. بالتالي لا بد وأن يمتلك صانع السوق كميات كبيرة من الأوراق المالية المدرجة لتسهيل تدخلاته في الأسواق المالية بيعاً وشراءً. علاوة على ما سبق تشمل مهام صانع السوق البحث عن مستثمرين محتملين للأوراق المالية وخاصة فيما يتعلق بالمستثمرين المؤسسين والتواصل معهم لتحديد اتجاهات أسعار الأوراق المالية من خلال الاطلاع على عروض الأسعار التي يوفرها هؤلاء المستثمرين لصانع السوق.

### أنواع صانع السوق

غالبية الأسواق المالية العالمية يتضمن نشاطها وجود صانع للسوق، كما أن نشاط صانع السوق موجود في العديد من الأسواق الناشئة كذلك. يختلف مفهوم وآليات صناعة السوق بين دولة وأخرى، وكذلك بين سوق مالي وآخر بنفس الدولة. وتعتبر هذه الصناعة أكثر وضوحاً في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من حيث البنية التشريعية وآليات العمل نظراً لتجربتها الممتدة تاريخياً في هذا المجال. وفي ظل انفتاح الأسواق والإدراج المشترك للأوراق المالية ما بين الأسواق المختلفة تتشابه كذلك أدوار وآليات صانع السوق في الأسواق الأخرى. وفيما يلي لمحة عن دور صانع السوق في الأسواق المالية العالمية والعربية.

### نموذج صانع السوق في سوق نيويورك (NYSE) <sup>2</sup>

تم إطلاق مسمى صانع السوق (Designated Market Maker) في سوق نيويورك في سنة 2008، حيث كان يعرف صانع السوق بالاختصاصي (Specialist)، يبلغ عدد صناع السوق في بورصة نيويورك سبعة صناع سوق يمثلون شركات كبيرة ومعروفة. يتميز صانع السوق في بورصة نيويورك بتفرد ومركزية وصلاحيات واسعة في الاطلاع على أوامر البيع والشراء ويستفيد من خبرة الوسطاء الماليين العاملين في السوق وقدرتهم على تحديد أفضل عروض البيع والشراء وبالتالي موافاة صانع السوق بها الذي يقوم بدوره بالبيع والشراء إذا اقتضت الحاجة بناء على معلومات العرض والطلب، وهو ما يضمن استمرار سيولة التداولات، ويحدد صانع السوق وفق هذا النظام سعر الافتتاح للسهم الذي قد لا يكون بالضرورة هو سعر إقبال اليوم السابق.

<sup>2</sup> NYSE, (2020). "MARKET MAKING NYSE ARCA", available at:

[https://www.nyse.com/publicdocs/nyse/markets/liquidity-programs/arca\\_mm\\_orientation.pdf](https://www.nyse.com/publicdocs/nyse/markets/liquidity-programs/arca_mm_orientation.pdf).

### نموذج صانع السوق في بورصة ناسداك (NASDAQ)<sup>3</sup>

يقوم نظام صانع السوق في بورصة ناسداك بجمع وتحديد المعلومات اللازمة للتداول بشكل إلكتروني خلافاً لنظام صانع السوق في سوق نيويورك الذي يسترشد بالأسعار التي يتم تحديدها في قاعة التداول. ولا يقتصر عدد صانع السوق لكل شركة على مؤسسة واحدة كما هو الحال في بورصة نيويورك، كما يمكن أن يكون هناك أكثر من صانع للسوق لكل ورقة مالية بما يساهم في زيادة كفاءة هذه الآلية وتنشيط التداولات. بالتالي هناك المئات من صانع السوق في بورصة ناسداك الذين يتعين عليهم وفق هذا النظام عرض كل من سعري البيع والشراء بنفس الوقت. لا يرى المستثمر العادي أمره بالبيع أو الشراء، ولكن قد يسمح صانع السوق بعرض الأسعار على المستثمرين في حالات خاصة وبناء على قوانين وأنظمة السوق. يقوم صانع السوق بخفض أو زيادة سعر الأوراق المالية بحسب حجم الأوراق المالية المتاحة لديه، حيث يلجأ إلى رفع سعر البيع كلما انخفض حجم الأوراق المالية المتاحة لديه وخفضه كلما زادت حيازته منها.

### بورصة لندن (LSE)<sup>4</sup>

تتمثل مهمة صانع السوق في بورصة لندن في التداول فقط على أسهم الشركات الصغيرة ضعيفة التداول، حيث تتمتع الشركات الكبيرة بمعدل دوران مرتفع، وبالتالي ليست هناك حاجة لصانع سوق بالنسبة لها. وبحسب قواعد صانع السوق في بورصة لندن يختص كل صانع سوق بإحدى الأوراق المالية المدرجة إلا إذا ارتأت السوق خلاف ذلك ويلتزم في هذا الإطار بعمليات التسعير والتداول، فيما لا تُلزم القواعد صانع السوق بتوفير محفظة سيولة دائمة، بهدف ضمان الاستفادة من أكبر قدر ممكن من السيولة لدى المتعاملين في السوق.

### بورصة يورونكست<sup>5</sup> (Euronext)

يرتكز نظام صانع السوق في بورصة يورونكست على نظام Non-Centralized Order-Driven Electronic Market، الذي يسمح بأن يكون هناك أكثر من صانع سوق للشركة الواحدة يتنافسون بينهم، كما أنهم يتنافسون مع المستثمرين العاديين في تحديد أسعار الأوراق المالية حيث لا يوجد احتكار لمعلومات التداول كما هو الحال في بورصة نيويورك، أي أن معلومات التداول متاحة لصانع السوق بنفس القدر المتاحة به للمستثمر العادي. يتم تنظيم نشاط صانع السوق من خلال اتفاقيات مخصصة لهذا الغرض، وينصب نشاط صانع السوق على الأوراق المالية التي تتسم بمستويات جيدة من السيولة وذلك بما يشمل الأسهم، وصناديق الاستثمار المتداولة، وخيارات صناديق الاستثمار المتداولة، وخيارات الأسهم والعقود الآجلة.

### تجارب صانع السوق في أسواق الأوراق المالية العربية

#### أسواق المال الإماراتية<sup>(6)</sup>

صدر قرار مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية بشأن نظام صانع السوق في عام 2012، بعد دراسة واسعة لمختلف أبعاد النظام والتحديد الدقيق لدور الأطراف المختلفة فيه. وقد مرت عملية إعداد وإصدار نظام صانع السوق بعدة مراحل وفق أفضل الممارسات العالمية. وتتمثل شروط صانع السوق في الامارات فيما يلي:

<sup>3</sup> NASDAQ, (2020). Available at: <https://www.nasdaqtrader.com/Trader.aspx?id=MarketMakerProcess>.

<sup>4</sup> LSE, (2018). "Definitions, Guidance to Rule, Rules of the London Stock Exchange, Rule Book, Amended N09/17 – effective 3 January 2018", Jan.

<sup>5</sup> Euronext, (2020). "Liquidity Provision", available at: <https://www.euronext.com/en/trade/join-euronext/liquidity-provision>.

<sup>6</sup> سوق أبوظبي للأوراق المالية، "قواعد صنع السوق".



### صانع السوق المحلي

- أن يحمل صانع السوق المحلي رخصة سارية المفعول لمزاولة نشاط صانع السوق صادرة من هيئة الأوراق المالية والسلع.
- أن يوفر البنية التقنية اللازمة للقيام بأعماله من خلال أنظمة السوق الإلكترونية بشكل ملائم وسليم وذلك وفقاً لمتطلبات السوق.
- توقيع اتفاقية مُنظمة لقيامه بنشاط صانع السوق قبل البدء بصناعة السوق على ورقة مالية مؤهلة أو أكثر.

### صانع السوق الأجنبي

- أن يكون حاملاً لرخصة سارية المفعول من قبل الهيئة الرقابية في الدولة التي ينتمي إليها.
- أن تكون هذه الهيئة الرقابية عضواً في المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية (أبوسكو).
- أن يتعهد بالإفصاح الفوري للسوق عن أية معلومات تتعلق بتغييرات في ترخيصه ووضع التنظيمي أو قرارات تُتخذ بشأنه من الجهات الرقابية والتنظيمية خارج الدولة.
- أن تكون لديه خبرة لا تقل عن خمس سنوات في مجال صناعة السوق.
- أن يتم تنفيذ الأوامر الخاصة به من خلال الوسيط، مع تقديم نسخة من الاتفاقية التي تربطه مع الوسيط.

مؤخراً وفي شهر مارس الماضي قامت حكومة أبوظبي بتخصيص مليار درهم لتأسيس صندوق صانع السوق، وذلك لتوفير السيولة وإيجاد توازن مستمر بين العرض والطلب على الأسهم، وجاء ذلك في إطار حزمة من المبادرات الجديدة أطلقها المجلس بهدف المحافظة على مكتسبات أبوظبي الاقتصادية ودعم القطاع الخاص مع إعطاء الأولوية للشركات الناشئة.

### بورصة البحرين (7)

قامت البورصة البحرينية بإصدار دليل متطلبات مهنة صناعة السوق في سنة 2017 حيث تضمنت مواد المتطلبات العملية والفنية الواجب توافرها في صانع السوق للقيام بمهمته الهادفة إلى توفير طلب وعرض لضمان سيولة مستمرة على سهم أو مجموعة من الأسهم وفق الشروط والمتطلبات الواردة في الدليل. كما تضمن الدليل المتطلبات السعرية والفنية اللازم توافرها في أوامر الشراء والبيع التي يعلنها صانع السوق أثناء جلسة التداول الرئيسية. واشتمل الدليل على الإجراءات الواجب اتباعها من قبل صانع السوق لتقديم طلبات ممارسة صناعة السوق في البورصة والمتطلبات الإدارية والمالية والفنية والمحاسبية والرقابية التي يجب استيفائها عند تقديم الطلبات، علاوة على ضرورة استيفاء متطلبات كفاءة الملاءة المالية لمقدم الطلب.

### السوق المالية السعودية (تداول) (8)

بدأت السوق المالية السعودية (تداول) تطبيق صانع السوق في عام 2018 بهدف زيادة السيولة وتنظيم الأسعار ودعم أسواق الصكوك والسندات والصناديق الاستثمارية المتداولة، وفتح المجال لتوفير أدوات استثمارية جديدة في السوق مثل المشتقات والمنتجات الاستثمارية المتداولة.

<sup>7</sup> بورصة البحرين (2017). "قرار الرئيس التنفيذي رقم (2) لسنة 2017 بشأن اعتماد دليل صناعة السوق في بورصة البحرين.  
<sup>8</sup> السوق المالية السعودية، "لائحة صنع السوق".

## شروط ممارسة نشاط صناعة السوق

- الحصول على عضوية السوق وفق أحكام قواعد التداول والعضوية.
- أن يكون لدى صانع السياسات والإجراءات المكتوبة اللازمة للفصل بين نشاطات صناعة السوق وأي نشاطات أخرى يزاؤها، وذلك بالشكل الذي يمنع تسرب المعلومات المتعلقة بنشاطات صناعة السوق إلى الموظفين الآخرين المنوط بهم نشاطات أخرى لدى عضو السوق ذي العلاقة.
- أن تتوافر لديه المتطلبات التقنية والفنية والأمنية المحددة من السوق واللائحة لممارسة نشاط صناعة السوق.
- أي شرط آخر تقترحه السوق وتوافق عليه الهيئة.

### بورصة الكويت (9)

أطلقت بورصة الكويت في نهاية عام 2016 إصدارها الخاص المتعلقة بالضوابط التفصيلية لعمل صانع السوق، وتتضمن البورصة الكويتية حالياً صانعي سوق وهما شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كيمفك)، وشركة ثروة للاستثمار تم منحها صلاحيات صانع السوق حديثاً في شهر يوليو 2020. يجوز للسوق تسجيل أكثر من صانع سوق للورقة المالية الواحدة والتي يجب أن تكون قد مر على فترة إدراجها في السوق مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر. كما يجب ألا يزيد عدد صانع السوق للورقة الواحدة الخمسة ما لم ترتأي هيئة أسواق المال خلاف ذلك. تلزم هيئة أسواق المال صانع السوق بعدد من الالتزامات من بينها التزام صانع السوق بإدخال أوامر البيع والشراء على الورقة المالية وفق اتفاقية مبرمة ما بين صانع السوق والبورصة وذلك وفق أسعار مقترنة ببعضها البعض مع فارق سعري تحدده البورصة.

### البورصة المصرية (10)

على خلفية قرار وزير الاستثمار رقم 293 لسنة 2007، بإضافة نشاط صانع السوق إلى أنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، أصدرت البورصة المصرية في شهر يناير من عام 2019 القرار المنظم لعمل نشاط صانع السوق للأوراق المالية المقيدة بالبورصة، لتعزيز السيولة والتداول، حيث قامت البورصة بتحديد الأوراق المالية المسموح بالتعامل عليها بنظام صانع السوق، فضلاً عن التزامات صانع السوق، ومنها الفرق السعري بين العروض والطلبات الذي يتم تحديده وفقاً لفئات السيولة ومعدلات نشاط الأسهم، على النحو التالي:

#### جدول رقم (2)

#### التزامات صانع السوق في البورصة المصرية: الفرق السعري بين العروض والطلبات وفقاً لفئات السيولة

مستوى السيولة الأول	مستوى السيولة الثاني	مستوى السيولة الثالث	مستوى السيولة الرابع	مستوى السيولة الخامس	مستوى السيولة السادس
الشركات التي يزيد المتوسط اليومي لقيمة التداول لديها عن 8 مليون جم، ونسبة أيام التداول لديها يساوي 100%	الشركات التي يزيد المتوسط اليومي لقيمة التداول لديها عن 2.5 مليون جم، ونسبة أيام التداول لديها يساوي 100%	الشركات التي يزيد المتوسط اليومي لقيمة التداول لديها عن 245 ألف جم، ونسبة أيام التداول لديها لا تقل عن 90%	الشركات التي يزيد المتوسط اليومي لقيمة التداول لديها عن ألف جم، ونسبة أيام التداول لديها لا تقل عن 80%	الشركات التي يزيد المتوسط اليومي لقيمة التداول لديها عن 52 ألف جم، ونسبة أيام التداول لديها لا تقل عن 60%	الشركات التي يزيد المتوسط اليومي لقيمة التداول لديها عن 52 ألف جم، ونسبة أيام التداول لديها أقل من 60%
*فرق سعري: 1.50%	*فرق سعري: 2%	*فرق سعري: 3.50%	*فرق سعري: 5%	*فرق سعري: 7%	*فرق سعري: 10%

<sup>9</sup> هيئة أسواق المال (2016). "قرار رقم (115) لسنة 2016 بشأن تعديل مواد اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته المتعلقة بنشاط صانع السوق".

<sup>10</sup> البورصة المصرية، "التزامات صانع السوق".

مستوى السيولة السادس	مستوى السيولة الخامس	مستوى السيولة الرابع	مستوى السيولة الثالث	مستوى السيولة الثاني	مستوى السيولة الأول
**حد أدنى لقيمة الأمر: 1000	**حد أدنى لقيمة الأمر: 1000	**حد أدنى لقيمة الأمر: 2000	**حد أدنى لقيمة الأمر: 2000	**حد أدنى لقيمة الأمر: 3000	**حد أدنى لقيمة الأمر: 5000

\*الفرق سعري بين عروض البيع وطلبات الشراء.  
\*\*الحد الأدنى لقيمة العروض والطلبات عند ادخال كل أمر.  
المصدر: البورصة المصرية.

كما وضعت إدارة البورصة معايير وخطوات تسجيل صانع السوق على ورقة مالية أو أكثر، متضمنةً المتطلبات الفنية وقواعد الخبرة والكفاءة المحددة لمباشرة النشاط وما تتطلبه قواعد العضوية، والمحددات التي يجوز من خلالها إعفاء صانع السوق مؤقتاً من الوفاء بكل أو بعض التزاماته.

يأتي ذلك في إطار حرص مجلس إدارة البورصة على استمرار بذل الجهود لتطوير السوق واستحداث آليات وأدوات مالية لزيادة عمق ورفع كفاءة وتنافسية سوق رأس المال المصري، وأن يسهم صانع السوق في تنشيط حركة التداول، وخلق سيولة أكبر على الأوراق المالية المقيدة والتي يصنع سوقها إحدى الشركات المرخص لها من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية، حيث عملت البورصة المصرية على دراسة الممارسات الدولية في الأسواق المتقدمة والناشئة في مجال تنظيم مزاوله نشاط صانع السوق، فضلاً عن إجراء عدد من اللقاءات مع أطراف السوق الفاعلة والجمعيات المهنية لاستطلاع آرائهم ودراسة مقترحاتهم.

كانت الهيئة العامة للرقابة المالية قد أصدرت في عام 2014 قراراً يتضمن قواعد تنظم عمل كل من صناديق المؤشرات المتداولة ونشاط صانع السوق. ويقوم صانع السوق بتوفير السيولة الدائمة على وثائق صندوق المؤشرات المتداولة الذي يقوم بصناعة سوقه من خلال تقديم عروض البيع وطلبات الشراء على وثائق الصندوق بالبورصة، ويلتزم بتوفير الآليات والتجهيزات الفنية للربط الآلي مع البورصة وشركة الإيداع والقيود المركزي. كما يلتزم بالمواصفات الفنية للبنية التحتية لنظم المعلومات الصادرة من البورصة والمعتمدة من الهيئة العامة للرقابة المالية، وبالمقابل تلتزم صناديق المؤشرات الحاصلة على موافقة إدارة الهيئة بالتعاقد مع صانع السوق بما يلي:

- عدم تجاوز قيمة الوثائق التي يجوز للصندوق إصدارها عن عشرين مثل إجمالي حقوق الملكية والقروض المساندة لصانع السوق.
- أن يتضمن عقد الصندوق مع صانع السوق التزام صانع السوق في هذه الحالة بالأقل إجمالي كميات كل من عروض البيع وطلبات الشراء التي يلتزم بها في كل جلسة عن نسبة 100 في المائة من الالتزامات الخاصة بصانع السوق في الحالات المعتادة.

ويكون الترخيص للشركات بمزاولة نشاط صانع السوق وفقاً للضوابط التالية

- أن يكون أكثر من 50 في المائة من مساهماتها في أسهم شركات عاملة في مجال الأوراق المالية خاضعة لإشراف ورقابة الهيئة.
- تخصيص مبلغ نقدي لا يقل عن عشرة ملايين جنيه لكل ورقة مالية يقوم بصناعة سوقها.
- فصل نشاط صانع السوق عن الأنشطة الأخرى التي يزاؤها وإمساك حسابات وسجلات منفصلة لهذا النشاط.

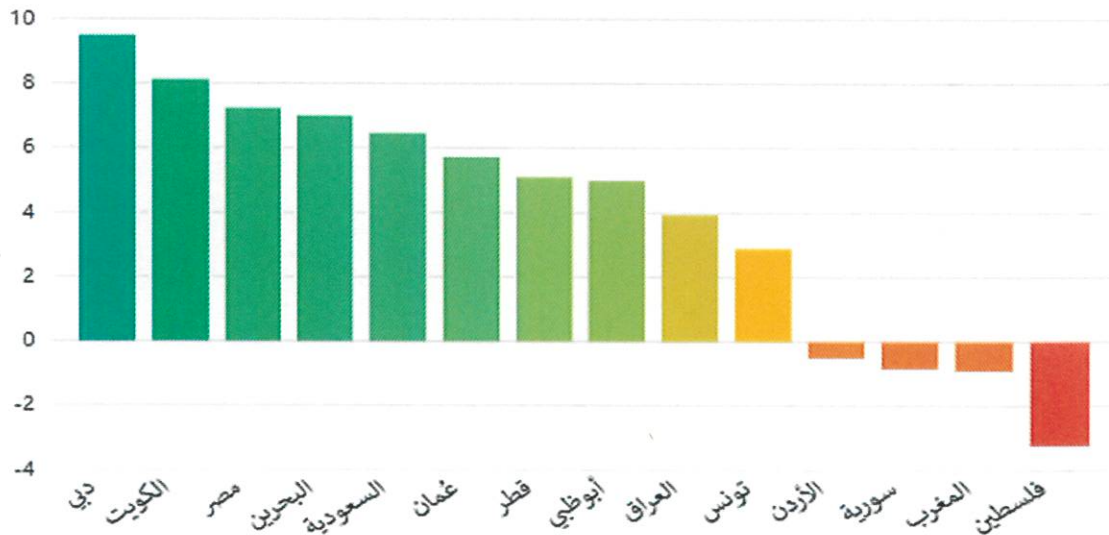
وتنفيذاً لقرار الهيئة، تم في 2014 منح الترخيص لشركة بلتون لصانع السوق لبدء نشاط صناعة السوق كأول شركة في مصر تحصل على هذا النشاط.

## مؤشرات التداول الشهري

مؤشرات أداء الأسواق المالية العربية خلال شهر أغسطس 2020

السوق	المؤشر	قيمة المؤشر في نهاية يوليو 2020	قيمة المؤشر في نهاية أغسطس 2020	نسبة التغير	اتجاه التغير الشهري
أبوظبي	ADI	4,304.73	4,519.32	4.98	▲
الأردن	ASE	1,581.82	1,573.70	-0.51	▼
البحرين	BSEX	1,290.56	1,380.89	7.00	▲
السعودية	TASI	7,459.21	7,940.70	6.45	▲
العراق	ISX	451.99	469.75	3.93	▲
الكويت	Premier market	5,415.27	5,854.56	8.11	▲
المغرب	MASI	10,228.27	10,134.80	-0.91	▼
تونس	TUNINDEX	6,579.47	6,769.22	2.88	▲
دبي	DFMGI	2,050.77	2,245.29	9.49	▲
سورية	DWX	7,546.94	7,483.08	-0.85	▼
عمان	MSM30	3,568.10	3,771.89	5.71	▲
فلسطين	ALQUDS	460.86	445.96	-3.23	▼
قطر	QE	9,368.17	9,845.17	5.09	▲
مصر	EGX30	10,599.46	11,365.99	7.23	▲

نسبة التغير للمؤشر خلال شهر أغسطس 2020

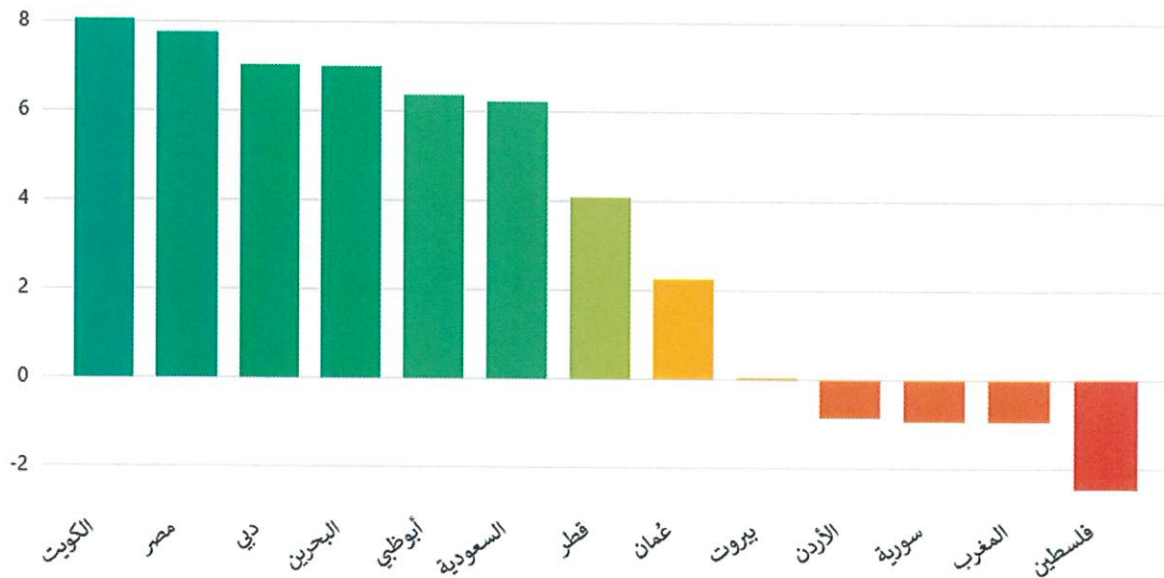


القيمة السوقية لأسواق المال العربية (عملة محلية) خلال شهر أغسطس 2020

السوق	المؤشر	القيمة السوقية في نهاية يوليو 2020	القيمة السوقية في نهاية أغسطس 2020	اتجاه التغير الشهري
أبوظبي	ADI	646,491,506,582.22	687,641,034,027.47	▲
الأردن	ASE	12,329,753,390.00	12,224,866,208.00	▼
البحرين	BSEXN	8,008,759,382.96	8,569,290,715.78	▲
السعودية	TASI	8,380,487,222,781.08	8,901,874,370,000.00	▲
الكويت	Premier market	28,310,672,269.43	30,591,816,430.83	▲
المغرب	MASI	529,634,695,238.01	524,676,004,664.13	▼
بيروت	BLOM	6,202,187,341.00	6,204,335,237.00	▲
دبي	DFMGI	292,469,236,502.68	313,048,615,471.94	▲
سورية	DWX	1,352,291,836,875.00	1,339,653,141,250.00	▼
عمان	MSM30	19,389,894,792.13	19,827,862,498.09	▲
فلسطين	ALQUDS	3,386,001,943.94	3,302,426,426.69	▼
قطر	QE	547,678,884,324.33	570,036,974,223.42	▲
مصر	EGX30	585,457,296,454.00	630,893,553,578.00	▲

القيمة السوقية لبورصة فلسطين وبيروت بالدولار.

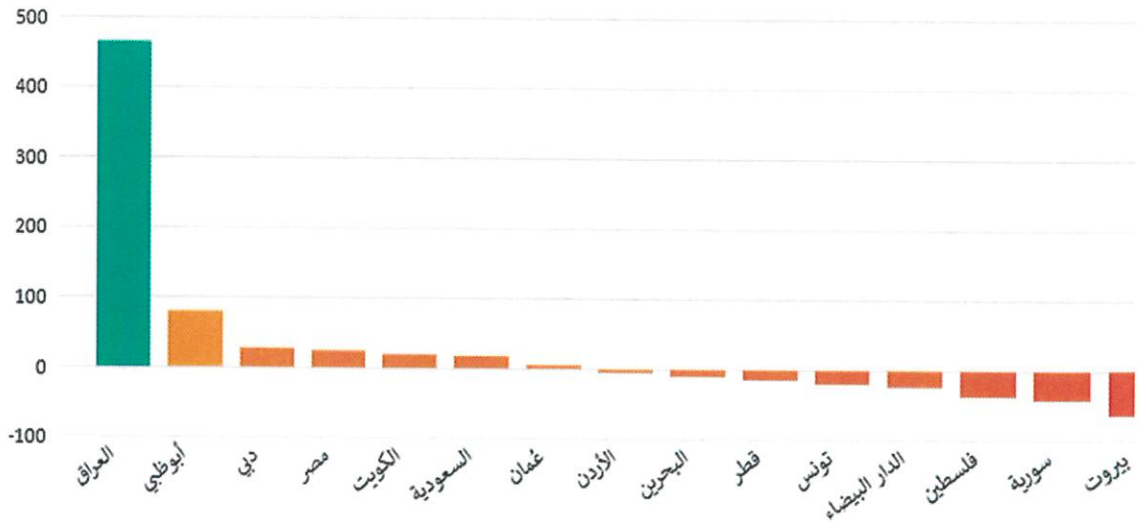
نسبة تغير القيمة السوقية لأسواق المال العربية خلال شهر أغسطس 2020



أحجام التداول لأسواق المال العربية خلال شهر أغسطس 2020 (ورقة مالية)

السوق	المؤشر	حجم التداول في نهاية يوليو 2020	حجم التداول في نهاية أغسطس 2020	اتجاه التغير الشهري
العراق	ISX	16,362,220,803	92,448,101,632	▲
مصر	EGX30	8,317,883,670	10,372,573,043	▲
قطر	QE	6,677,560,142	5,758,454,939	▼
السعودية	TASI	5,672,639,895	6,705,353,041	▲
دبي	DFMGI	5,347,418,291	6,823,194,680	▲
الدار البيضاء	MASI	1,417,528,632	1,090,113,804	▼
أبوظبي	ADI	1,306,657,660	2,355,975,593	▲
الكويت	Premier market	1,276,785,455	1,533,031,563	▲
عمان	MSM30	191,214,033	203,029,996	▲
الأردن	ASE	114,382,348	108,743,774	▼
البحرين	BSEXN	109,513,193	98,894,158	▼
تونس	TUNINDEX	24,969,346	20,045,038	▼
فلسطين	ALQUDS	7,893,918	4,990,600	▼
بيروت	BLOM	2,315,343	859,791	▼
سورية	DWX	2,279,964	1,330,577	▼

نسبة التغير لأحجام التداول لأسواق المال العربية خلال شهر أغسطس 2020



قيمة التداولات في الأسواق المالية العربية (عملة محلية) خلال شهر أغسطس 2020

السوق	المؤشر	قيمة التداول في نهاية يوليو 2020	قيمة التداول في نهاية أغسطس 2020	اتجاه التغير الشهري
تونس	TUNINDEX	274,252,024.00	114,222,011.00	▼
السعودية	TASI	111,392,920,579.67	150,406,922,445.52	▲
قطر	QE	10,948,034,011.67	9,779,590,341.84	▼
الكويت	Premier market	442,933,593.99	572,697,060.78	▲
عمان	MSM30	30,554,918.73	29,705,220.72	▼
العراق	ISX	8,361,359,176.59	63,246,685,061.62	▲
مصر	EGX30	39,959,020,339.00	37,876,504,845.00	▼
سورية	DWX	2,186,917,659.00	1,078,996,565.50	▼
دبي	DFMGI	4,538,319,050.29	7,431,780,204.39	▲
البحرين	BSEXN	12,289,169.00	17,078,630.53	▲
بيروت	BLOM	29,362,947.00	9,232,481.00	▼
الأردن	ASE	102,055,454.00	91,786,517.00	▼
فلسطين	ALQUDS	17,082,708.81	10,439,699.82	▼
أبوظبي	ADI	2,644,353,680.00	6,381,183,892.02	▲

قيمة التداولات لبورصات فلسطين وبيروت بالدولار

نسبة التغير لقيمة التداولات في الأسواق المالية العربية خلال شهر أغسطس 2020

